

هذا و قد شهد العصر الحديث ثورة و إهتماما واسعا و متزايدا بحقوق الطفل على المستوى الدولي و حتى الداخلي ، و ذلك لأن قضايا الأطفال تعد من أهم القضايا المطروحة على المستوى العالمي، حيث تعقد حولها الكثير من الندوات و تنتشر العديد من الدراسات و تسن لأجلهم القوانين و التشريعات التي تحميهم و تحفظهم بغية توفير الرعاية اللازمة لهم.

فعلى المستوى الدولي ، نجد أن العديد من دول العالم أجمعت وصادقت على الإقرار بحقوق الطفل من خلال إبرام العديد من الإتفاقيات و المعاهدات الدولية والإقليمية ، من بينها الجزائر، وتميزت هذه التشريعات بأنها ذات طابع ملزم لدول العالم الموقعة عليها أو المنظمة لها إضافة لذلك فعلى المستوى الداخلي فقد تم الإقرار بذلك عبر نصوص الدساتير والقوانين الداخلية ،خاصة قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم الذي يعنى بدراستنا.

أهمية الموضوع : تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المعاصرة لحقوق الطفل،

فإن موضوع حق الطفل في النفقة من المواضيع القانونية الهامة ذات الأبعاد المختلفة، فهو لا يرتبط بحق الطفل في مرحلة معينة، وإنما له بعد آخر يتعلق برجل الغد الذي يساهم في بناء صرح الدولة على جميع الأعمدة، سياسيا و إقتصاديا و إجتماعيا...، ومنه تتبع أهمية الإهتمام به واحاطته بحماية قانونية لجميع ما يحتاجه في تنميته.

إن دراسة موضوع حق الطفل في النفقة في القانون الجزائري ومقارنتها مع بعض القوانين كتونس و المغرب تبرز معها قوة القاعدة القانوني الوطنية أو خللها مع نظيرتها.

ومسؤولية حق الطفل في النفقة في الواقع تقع على الأسرة و المجتمع وكذا الدولة و المنظمات، وتكمن أهمية هذا بإيضاح حق الطفل لمنع حدوث أي نوع من الإستغلال أو

الإحتيال ضد هذا الطرف الضعيف الذي يشكل في كثير من البلدان أعلى المعدلات بين الفئات العمرية من إجمالي عدد السكان، إلى جانب ضمان ذلك ، لابد من تقرير الحق في النفقة و العمل أن يحصلوا عليها بشكل كامل.

والأهمية الأخيرة تتجلى في المواد التي خص بها المشرعون المغاربة نفقة الطفل ضمن قوانينهم ، حيث خص المشرع الجزائري نفقة الطفل بـ 07 مواد في قانون الأسرة، أما المشرع المغربي فأدرج 15 مادة في المدونة ، في حين أن المشرع التونسي خصه بـ 12 فصل في مجلة الأحوال الشخصية .

أسباب اختيار الموضوع : تتراوح الأسباب التي أدت إلى إختيارنا موضوع حق الطفل في النفقة بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي؛ أما الأسباب الذاتية هي إرادة التعمق والتوسع في مجال حقوق الطفل عامة، ولما تعتريه نفقة الطفل من مشاكل لا بد من معالجتها ، بالإضافة إلى ميولي الخاص بكل ما يتعلق بالطفل خاصة الجانب القانوني الذي يحميه، وينشأ شباب المستقبل.

أما الأسباب الموضوعية، فهي الفائدة العلمية التي يطرحها الموضوع ، إذ من خلال موضوع نفقة الطفل ومقارنة التشريع الوطني مع بعض التشريعات الأخرى ، يمكن إظهار عناصر القوة في القاعدة الوطنية ، وموطن الضعف والخلل فيها ومحاولة إصلاحها ؛ فدراسة أحد حقوق الطفل بدقة مع مقارنته بالمنظومات القانونية الأخرى يجعل الدراسة تقدم الكثير في الموضوع، كما أن محاولة طرح الموضوع في حلة جديدة ومتميزة ، بصورة تفصيلية تحليلية مقارنة ، تعد أيضا من الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع.

أهداف البحث : يبنّي بحثنا على أهداف من خلاله يمكننا إيضاحها وهي كالآتي:

- إستعراض تفصيلي وحصر مفهوم حق الطفل في النفقة بدقة ووضوح .
 - إبراز أوجه قوة القواعد القانونية الخاصة بالموضوع وكذا أوجه القصور فيها قصد إستدراكها ومعالجتها.
 - التوعية و التعريف بواقع الطفل في تحصيل النفقة التي هي حق مكتسب بقوة القانون وليس مجرد فضل عليه بغية توفير بيئة تدعم هذا الجانب.
 - التعرف على أهم المشاكل التي يتعرض لها الطفل والآليات القانونية الجديدة التي يستخلص بها حقه في النفقة.
 - الإثراء العلمي للموضوع الذي يرجع إلى تغير القوانين وتطورها تبعا لمسار وعرف المجتمع.
- المنهج المتبع :** كما أنه لا يخلو أي بحث أكاديمي من منهج يعتمد عليه كأساس في الدراسة والتحليل، إتمدت دراستنا على منهجين يطرحان نفسيهما كحتمية وهما المنهج المقارن والمنهج التحليلي ، أما المنهج التحليلي فهو من أجل تحليل النصوص القانونية المغربية المتعلقة بجزئية نفقة الطفل من أجل استنباط مواضع القوة فيها ومكامن النقص والخلل والعجز ومحاولة إصلاحها ، وصولا إلى منظومة قانونية متكاملة تعتمد على الجمع بين ميزات كل قانون.

كما يعتمد أيضا في هذه الدراسة على المنهج المقارن يقوم على ربط القاعدة القانونية بأصولها وأبعادها السياسية، والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى تحليل بعدها القانوني كما رسمه المشرع في نصوصه، ثم تبيان، مقارنة مع تشريعات الدول المغاربية محل

الدراسة ، قوتها ونقائصها، وذلك لإرشاد المشرع للإتيان بأحسن منها، وذلك كله حماية لحق الطفل البريء.

الاشكالية: ولدراسة هذا الموضوع إعتدنا الاشكالية الرئيسية على النحو الآتي:

- ما هي الوسائل القانونية التي وفرها المشرع الجزائري لحماية وضمان حق الطفل في

النفقة؟

وتتفرع على هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية :

- ما مفهوم المشرع لحق الطفل في النفقة، وما هو نظامها القانوني؟

- ما هي الإشكالات التي تعترض نفقة الطفل؟، وإلى أي مدى يمكن أن تثبت الآليات البديلة

قدرتها على ضمان حق الطفل في النفقة؟

خطة الدراسة : وللإجابة على هذه التساؤلات وغيرها إختارنا موضوع **"حق الطفل في النفقة"**، و

قسمنا موضوع البحث إلى فصلين أساسيين ويتضمن كل فصل بحثين:

الفصل الأول: ماهية حق الطفل في النفقة.

المبحث الأول: مفهوم حق الطفل في النفقة.

المبحث الثاني: التطبيقات القانونية.

الفصل الثاني: صندوق النفقة كضمانة لحق الطفل.

المبحث الأول: أهم الاشكالات التي أدت إلى إستحداث الصندوق.

المبحث الثاني: التجارب العربية و الجزائرية في صندوق النفقة.